دراسة تحليلية لبعض محددات السلوك الإجرامي في سورية

*د. علاء سام بلدية

(الإيداع: 10 تموز 2024 ، القبول: 12 آيلول 2024)

الملخص:

تناول هذا البحث الأثر الذي يمكن أن تلعبه بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في معدّلات الجريمة في سورية. وذلك من خلال دراسة دخل الفرد مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية في سورية خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2021، بالإضافة إلى تطبيق بعض الأساليب الإحصائية البسيطة كالانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Evieos.

ووجدنا من خلال هذه الدراسة أنه لم يكن لدخل الفرد وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية أثر ذو دلالة احصائية في معدّلات الجريمة، بينما كان لأعداد المتعطلين عن العمل أثر ذو دلالة إحصائية في معدّلات الجريمة.

وقد يعود تفسير ذلك لتعريف ثقافة علم الإجرام والتي هي دراسة نظرية منهجية للجريمة تسعى إلى فهم الجريمة في سياقها الثقافي، فهي تنظر إلى الجريمة ومؤسسات مكافحة الجريمة على أنها منتجات ثقافية. حيث تسعى ثقافة علم الجريمة إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير النفوذ على بناء الجريمة مثل وضع القوانين وانتهاكها والتفاعل مع روح المبادرة الأخلاقية والابتكار والعدوان، وبالتالي يُعتقد أنّ الجريمة ومكافحتها تتشكل عن طريق وسائل تحددها الثقافة.

لذلك قد يختلف تأثير بعض العوامل من منطقة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى.

الكلمات مفتاحية: الجريمة، البطالة، الدّخل، الطّلاق.

* دكتوراه في السكان والتنمية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

An analytical study of some determinants of criminal behavior in Syria

Dr. Alaa Sam Baladia *

(Received: 10 July 2024,Accepted: 12 September 2024)

Abstract:

This research addressed the impact that some economic and social factors can play on crime rates in Syria. This was done by studying per capita income measured by per capita share of GDP, the number of unemployed people, and the number of divorce cases resolved by Sharia courts in Syria during the period from 2000 to 2021, in addition to applying some simple statistical methods such as multiple linear regression using the Evieos program.

We found through this study that per capita income and the number of divorce cases resolved by Sharia courts did not have a statistically significant impact on crime rates, while the number of unemployed people had a statistically significant impact on crime rates.

This may be explained by the definition of criminology culture, which is a systematic theoretical study of crime that seeks to understand crime in its cultural context. It views crime and crime-fighting institutions as cultural products. Criminology culture seeks to shed light on how influence affects the construction of crime, such as setting and violating laws, interacting with the spirit of moral initiative, innovation, and aggression. Therefore, it is believed that crime and its fight are shaped by means determined by culture.

Therefore, the impact of some factors may vary from one region to another, and from one time to another.

Keywords: crime, unemployment, income, divorce.

*PhD in Population and Development, Tishreen University, Latakia, Syria

1- مقدمة:

حظي موضوع الجريمة باهتمام الباحثين في فروع العلوم المختلفة "الاقتصاد والاجتماع وعلم الوراثة وعلم السياسة". وكان وسيبقى الهدف الرئيس لتلك الدراسات هو تحديد أسباب الجريمة، بهدف التوصل إلى تدابير للقضاء عليها أو على الأقل الحد منها.

حيث ذهب بعض العلماء إلى التركيز على النواحي البيولوجية والبعض الآخر إلى لتركيز على العوامل الوراثية والبيئية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا نستطيع القول أن هنالك ثلاثة اتجاهات تتنازع فيما بينها لتفسير السلوك الإجرامي (ريمي،2015)، أول هذه الاتجاهات هو الاتجاه التكويني والذي يرجع الجريمة لأسباب بيولوجية ونفسية، وثاني هذه الاتجاهات هو الاتجاه الاجتماعي والذي يرجع الجريمة لجملة من الظروف البيئية (الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) التي تحيط بالفرد فتدفعه في تيار الإجرام، وآخر هذه الاتجاهات هو الاتجاه التكاملي والذي يسند الجريمة إلى تداخل جملة من الأسباب بعضها عضوي وبعضها نفسي وبعضها الآخر اجتماعي.

ولمّا كان للتحليل الاقتصادي والاجتماعي للجريمة أهمية كبرى لصانعي القرارات، كان لابد من دراسة المحددات الاقتصادية والاجتماعية لها، فلو تبين مثلاً أنّ عدم العدالة في توزيع الثروات، أو البطالة، هي السبب الرئيس في ارتفاع معدّلات الجريمة، فإن الدّول ستكون أكثر تقدّماً لو أعطت اهتماماً متزايداً بهذه المسائل، من ناحية معالجة الأسباب وليس فقط مكافحة الظاهرة بحذ ذاتها (Lee D, 2003).

ومن هذا المنطلق، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض محدّدات الجريمة في المجتمع السوري، من خلال التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للجريمة، مع الإحاطة ببعض العوامل المتحكمة فيها.

2- مشكلة البحث:

تشهد المجتمعات تغيرات متسارعة في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤثر على نوعية الحياة فيها وقد لوحظ بشكل واضح في السنوات الماضية بروز مشكلة ارتفاع معدّلات الجريمة في المجتمع السوري، وبالتالي فإنَ دراسة واقع الجريمة في المجتمع يتطلب فهم السياق الاجتماعي بمكوناته الثقافية والاقتصادية والتعليمية والذي يتسبب في إنتاج السلوك الإجرامي، وبالتالي تحديد العوامل أو المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالسلوك الإجرامي للمجتمع السوري، ووفقا لذلك تتمحور المشكلة الأساسية لموضوع الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي محددات السلوك الإجرامي في سورية، والتي يمكن من خلالها التنبؤ بمعدّلات الجريمة.

3- أهمية البحث:

تعدّ الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت مفهوم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثّرة في معدّلات الجريمة، كما يمكن أن يكون لها أهمية بالنسبة لصانعي القرارات للحد من زيادة معدّلات الجريمة الأمر الذي يمكن الاستفادة منه لبلورة أسس سليمة في كيفية التعامل مع الجريمة والوقوف على أسبابها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا أسلوب التحليل الاحصائي (نموذج المربعات الصغرى) للتنبؤ بالسلوك الاجرامي بناءً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كمستوى الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية في المجتمع السوري.

4- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النواحي التالية:

– دراسة واقع بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في السلوك الاجرامي، من خلال تحليل دخل الأفراد في سورية محسوباً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية من خلال سلسلة زمنية لواقعات الطّلاق المسجّلة في المحاكم الشرعيّة، وأعداد المتعطلين عن العمل التي يعاني منها المجتمع السوري.

– التنبؤ بالسلوك الاجرامي من خلال المتغيرات المستقلة المذكورة والمتمثلة في الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية.

5- فرضيات البحث:

– فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية في السلوك الاجرامي في سورية.

6- منهج البحث:

تماشياً مع طبيعة هذا الموضوع استخدم الباحث كلاً من منهج التحليل الوصفي ومنهج المسح الإحصائي، وذلك بغرض وصف كافة جوانب الظاهرة المدروسة وتحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها من الدارسة التحليلية عن طريق السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة كالمتوسطات الحسابية وحساب النسب إضافة لإجراء الانحدار الخطّي المتعدد باستخدام طريقة المربّعات الصّغرى.

7- مكان وزمان البحث:

الجهورية العربية السوريّة من عام 2000 حتى عام 2021.

8- الدّراسات السّابقة:

1–دراسة عمر عبد الله الزواهرة (2009) بعنوان: **أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.**

ولتحقيق أهداف الدّراسة تم تصميم استبانة وزعت على عدد من المدانين بأحكام قضائية بطريقة العينة العشوائية البسيطة وبلغ عددهم 462 فرداً، وتوصلت على مجموعة من النتائج كان أهمها وجود أثر لتدني الأجور والدّخل والفقر والتضخّم والكساد والبطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

2–دراسة نوري عبد الله (2011) بعنوان: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي.**

اعتمد فيها الباحث على المنهج المقارن ومنهج المسح الاحصائي، لتحديد الدوافع الاجتماعية لارتكاب الجريمة، وتوصلت إلى أنّ الذكور يشكلون نسبة 96% من مرتكبي الجرائم وأن العازبين وسكان المناطق الأقل تحضّرا تسود بينهم الجريمة بشكل أكبر من المناطق المتمدنة.

3–دراسة أيمن حليوة (2015): بعنوان **العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في محافظة اللاذقية.**

هدفت هذه الدّراسة الى معرفة الخصائص الاجتماعية العمرية والتعليمية والمهنية والمسكن والخصائص المالية لمرتكبي الجرائم، من خلال استبانة وزّعت على عينة من الموقوفين لدى السجن المركزي في مدينة اللاذقية، وتوصّلت الى أن تفكك العلاقات الأسريّة، والعنف داخل الأسرة، والتفاوت الطبقي في الإنفاق كانت من أهم مسببات الجريمة لدى العينة المسحوبة.

4– دراسة Savina (2009): بعنوان: **العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية إلى جنوح الأحداث والسلوك الإجرامي في الهند.**

هدفت الدراسة إلى الكشف على العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية إلى جنوح الأحداث والسلوك الإجرامي، ولإجراء البحث تم اختبار (617) ينتمون للفئات العمرية (14–18)، وشملت العينة التجريبية (217) شخصا من الذكور البالغين المدانين، والمودعين في السجون، بينما شملت المجموعة الضابطة (400) طالب من طلاب الثانوية العامة، وتم قياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية، وتحليل النتائج، وتوصلا الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الانطوائية وانخفاض مستوى التعليم من جهة، والسلوك الاجرامي من جهة ثانية.

9- الإطار النظري للبحث

أولاً: تعريف الجريمة

تتّخذ كل من المدارس الوضعية والكلاسيكية رؤية إجماعيه للجريمة تقول أنّ: الجريمة هي فعل ينتهك القيم والمعتقدات الأساسية للمجتمع. هذه القيم والمعتقدات تتجلى كقوانين يوافق عليها المجتمع .

تكمن جذور القوانين الطبيعية في القيم الأساسية المشتركة بين العديد من الثقافات. تحمي القوانين الطبيعية من الأذى الذي قد يلحق بالأشخاص (مثل القتل والاغتصاب والاعتداء) أو الممتلكات (السّرقة) وتشكل الأساس لأنظمة القانون العام (حليوة، 2015).

حيث يتم سنّ النظام الأساسي من قبل الهيئات التشريعية ويعكس الأعراف الثقافية الحالية، ويدّعي علم الجريمة الحاسم أنّ معظم العلاقات بين الدولة والمواطن لا تتم بالتراضي، وعلى هذا النحو، فإنّ القانون الجنائي لا يمثل بالضرورة المعتقدات والرغبات العامة، فهو يمارس لصالح الطبقة المسيطرة. وتميل أكثر جرائم الجناح اليميني إلى افتراض وجود عقد اجتماعي رضائي بين الدولة والمواطن .

ولذلك، فإن تعريفات الجرائم تختلف من مكان إلى آخر، وفقا للقواعد والأعراف الثقافية، ولكن يمكن تصنيفها إلى جرائم الشركات، الجريمة المنظمة، جريمة سياسية، جريمة النظام العام، جريمة دولة، وجرائم ذوي الياقات البيضاء أو الزرقاء. ومع ذلك، كانت هناك تحركات في النظرية الإجرامية المعاصرة للابتعاد عن التعددية الليبرالية، والبعد الثقافي وما بعد الحداثة. من خلال تعريف مصطلح «الضّرر» العالمي في النقاش الإجرامي كبديل للمصطلح القانوني "جريمة".

ثانياً: النظريات العلمية في تفسير السلوك الإجرامي (المالكي، 2003)

- النظريات التكوينية: إنّ أنصار هذه النظريات ترجع السلوك الإجرامي إلى عوامل داخليّة في المجرم ذاته وهذه العوامل الداخلية إمّا خاصة بالتكوين العضوي للمجرم كملامحه العامة، أو خاصة بالتكوين النفسي كالمشاعر والذكاء أو خاصة بصفاته الشخصية كالجنس والعنف.
- النظريات الاجتماعية: يبحث أنصار هذه النظريات عن مسببات الجريمة خارج المجرم نفسه، كالعوامل البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، حيث يتفق أنصار هذه النظرية أنّ هنالك مجرمين يأتون بالصدفة البحتة، ومما ندر أن يأتي الشخص مجرماً بتكوينه البيولوجي.

ثالثاً: المحدّدات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في معدّلات الجريمة

الدّخل:

يعد مستوى الدّخل نظرياً أحد أهمّ العوامل التي تؤثر على معدّل الجريمة. حيث يُعتقد أنّ الأشخاص الذين يعيشون في فقر هم أكثر عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية (Jeff &jock, 2008). ويمكن أن يؤدي الفقر أيضاً إلى نقص التعليم وفرص العمل، مما قد يزيد من احتمالية السلوك الإجرامي. ويبين الجدول الآتي دخل الفرد في سورية مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، ومعادلاً بسعر الصرف الوسطي للدولار الأمريكي لتنجب الآثار التضخمية.

الجدول رقم (1): نصيب الفرد من الناتج المجلي الإجمالي بالدولار

العام	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج ل.س	سعر الصرف الوسطي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالدولار الأميركي
2000	53884	46.3	1163.801
2001	54181	46.3	1170.216
2002	55383	46.3	1196.177
2003	58804	46.3	1270.065
2004	72342	46.4	1559.095
2005	88524	46.4	1907.845
2006	101187	46.5	2176.065
2007	116522	46.5	2505.849
2008	136952	46.6	2938.884
2009	121955	46.7	2611.456
2010	137370	46.5	2954.194
2011	163606	48.3	3387.288
2012	151477	68.2	2221.07
2013	144841	143.75	1007.59
2014	174043	197.3	882.1237
2015	223090	355	628.4225
2016	268218	514.85	520.9634
2017	364314	550.5	839.4332
2018	401099	582	924.1912
2019	491232	920	1131.871
2020	768287	1250	614.6296
2021	1106096	2500	442.4384

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ومصرف سورية المركزي

حيث نلاحظ استقراراً نسبياً في سعر الصرف من عام 2000 حتى عام 2011 وهو ما رافقه ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، ثم هبوطاً متسارعاً في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

ويبين الشكل الآتي تفسيراً بيانياً للجدول رقم (1) السّابق:

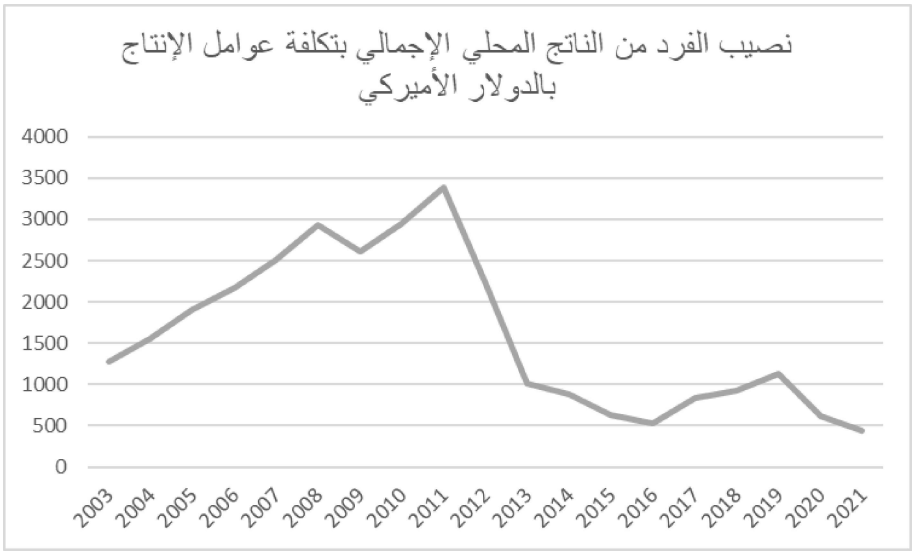

الشكل رقم (1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالدولار الأميركي

حيث نلاحظ من الجدول والشكل البياني الموضّح له، تحسّن دخل الفرد من بداية الدراسة عام 2000 وحتى عام 2010، وانخفاضاً كبيرا ومتسارعاً في دخل الفرد في سورية منذ بدء الحرب عام 2011.

- **البطالة:**

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإنّ العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى.

من خلال هذا التعريف يتّضح أنّه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وتعرّف البطالة أيضاً بأنّها التوقّف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج.

أما معدّل البطالة، فهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكليّة وهو معدّل يصعب حسابه بدقّة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو ريفي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي:

معدّل البطالة = (عدد العاطلين مقسوماً على عدد القوّة العاملة) مضروباً بمائة.

أنواع البطالة:

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها: (ريمي، 2015)

البطالة الدورية (البنيوية): والناتجة عن دورية النظام الرأس مالي المنتقلة دوماً بين الانتعاش والتوسّع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

البطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد: وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.

البطالة المقنعة: وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان.

البطالة الاحتكاكية: وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقّف المؤقّت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحليّة في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ويبين الجدول التالي أعداد المتعطلين عن العمل في سورية خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (2): أعداد المتعطلين عن العمل في سورية

أعداد المتعطلين /بالألف/	العام
513	2000
546	2001
638	2002
551	2003
608	2004
413	2005
433	2006
545	2007
595	2008
443	2009
476	2010
866	2011
1001	2012
1914	2013
2586	2014
2446	2015
1806	2016
1661	2017
1621	2018
1685	2019
1198	2020
1362	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الاحصائية

ويبين الشكل الآتي تفسيراً بيانياً للجدول رقم (2) السّابق:

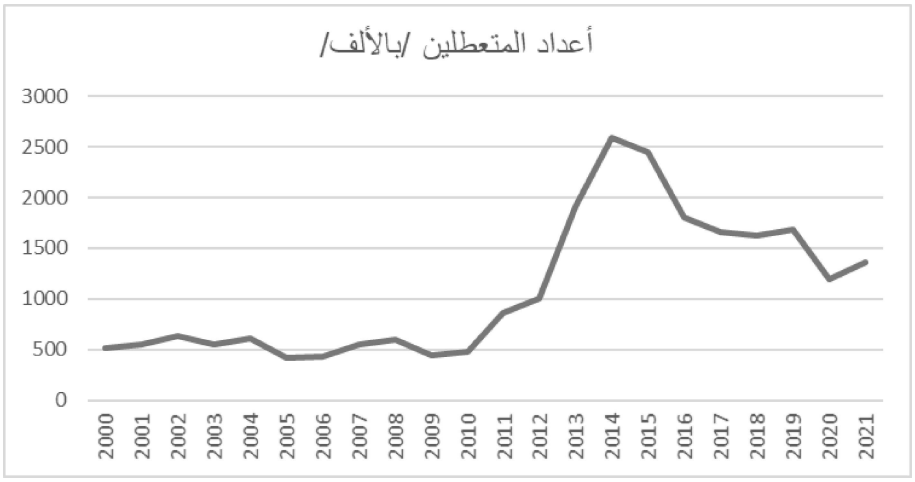

الشكل رقم (2) : أعداد المتعطلين عن العمل في سورية

حيث نلاحظ من الجدول السابق والشكل البياني الموضّح له، استقراراً نسبياً في أعداد المتعطلين عن العمل منذ عام 2000 حتى بدء الحرب في سورية عام 2010، ثمّ أدت الحرب الى خروج قطاعات صناعية وتجارية كبيرة من الخدمة إضافة الى صعوبة ظروف العمل امنياً مما أدى إلى ازدياد أعداد المتعطلين عن العمل.

حيث أن هذا الارتفاع في أعداد المتعطلين عن العمل، يفضي بالضرورة إلى نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً، مما يشير إلى ضرورة دراسة هذا العامل كأحد العوامل المؤثرة في معدلات الجريمة في سورية.

- **الطّلاق:**

وهو عملية إنهاء العلاقة الزوجية أو الارتباط الزوجي. عادة ما يستلزم الطّلاق إلغاء أو إعادة تنظيم الواجبات والمسؤوليات القانونية للزواج وبالتالي فسخ روابط الزواج بين الزوجين بموجب القانون في بلد أو دولة معينة. تختلف قوانين الطّلاق بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، ولكن في معظم البلدان يتطلب الطّلاق تدخل محكمة أو سلطة أخرى في الإجراءات القانونية والتي قد تنطوي على قضايا توزيع الممتلكات وحضانة الأطفال والنفقة وزيارة الأطفال أو الوصول إليهم والوقت المخصص للأب أو الأم لرؤية الأطفال وتقديم الدعم للطفل وتقسيم المصاريف (حليوة، 2015).

أضرار الطلاق النفسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة:

– **الأضرار النفسيّة للطليقين:** يُعدّ قرار الانفصال قراراً عاطفيّاً أكثر من كونه قانونيّاً، حيث إنّه انتهاء لمسيرة الزواج المُقدّسة التي جمعت الزوجين بحبٍ وصدق سابقاً، وبالتالي تترتب عليها آثار نفسيّة كبيرة عليهما، ومنها شعور أحد أو كلا الزوجين بالألم والخسارة عندما تنتهي علاقته الحميمة بشريكه بغض النظر عن الأسباب، وبعيداً عن اللوم والاستياء من تصرفاته أو أخطائه. وتملّك الزوجين سلسة من المشاعر النفسيّة والعاطفيّة المُعقدة، أبرزها: الحزن، والقلق، والإجهاد، والاكتئاب والفوضى الداخليّة بعد تجربة الطّلاق، بالتالي يكون بحاجة للدعم والمساعدة للوصول للاستقرار النفسيّ والاتزان العاطفيّ من جديد.

– **الأضرار الاجتماعيّة:** تؤثّر تجربة الطّلاق على نفسيّة الأزواج كما ذُكر سابقاً، الأمر الذي يخلق لديهم مشاكل في التواصل مع الآخرين والتفاعل معهم كالمُعتاد، خاصّةً بعد الانفصال مُباشرةً؛ لأنّ الطليق قد يرغب بالجلوس وحيداً ويتجنّب

– **الأضرار الاقتصاديّة والماليّة:** لا يقتصر تأثير الطّلاق على نفسيّة الأزواج وعواطفهم الداخليّة بل يؤثّر بشكلٍ كبير على حالتهم الماديّة والاقتصاديّة أيضاً، مما يُسبب انخفاض المستوى المعيشي للأسرة أحياناً، والناتج عن انخفاضٍ في مستوى الدّخل خاصةً إذا كان الزوجين يتشاركان إعالة الأسرة ومسؤوليتها الماديّة من خلال دمج مُرتباتهما، وبالتالي يُصبح على كل منهما استخدام راتبه بشكلٍ فردي أكثر دقةً وتنظيماً، والادّخار أو العمل مدّة أطول لزيادة دخله، خاصةً عند وجود الأطفال، وزيادة مسؤولياتهم وحاجاتهم مع الوقت، ولا ننسى الأضرار الماديّة المُترتبّة على الأتعاب القانونيّة لقضايا الطّلاق وإجراءاته الحكوميّة المُكلفة.

الجميع، أو أن يحصل العكس بحيث يرغب بالخروج من حالته النفسيّة والتخلّص من مشاعر الكآبة والحزن لديه، فيميل للانخراط مع الآخرين وتجربة علاقات جديدة بشكلٍ متهور، وبالتالي الانفصال والخسارة من جديد، بسبب عدم التركيز والوعي الجيّد والتأني والاعتبار من الأخطاء السابقة قبل الدخول بعلاقة جديدة.

ويبين الجدول الآتي أعداد حالات الطّلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في سورية خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (3) عدد قضايا الطّلاق في سورية

العام	عدد قضايا الطّلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية
2000	10888
2001	10315
2002	12627
2003	13394
2004	31618
2005	14365
2006	15289
2007	15916
2008	17055
2009	18967
2010	18905
2011	15388
2012	8665
2013	8252
2014	8255
2015	9670
2016	8136
2017	17558
2018	24640
2019	28255
2020	26956
2021	30386

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الاحصائية

ويبين الشكل الآتي تفسيراً بيانياً للجدول رقم (3) السّابق:

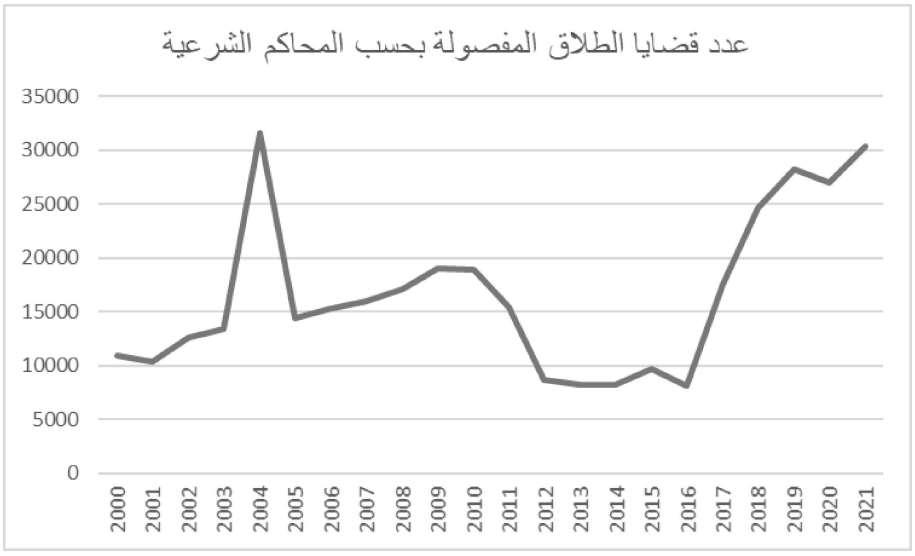

الشكل رقم (3): عدد قضايا الطّلاق في سورية

حيث نجد من الجدول السّابق والشكل البياني الموضح له، ازدياد حالات الطّلاق بين عامي 2002 و2005 ثم تزايدها بشكل أبطئ نسبياً حتى عام 2012، وانخفاض حالات الطّلاق لغاية عام 2016، ثم تزايداً كبيراً في اعداد حالات الطّلاق حتى عام 2021.

ولطالما كان الطلاق مؤشراً سلبيا في المجتمعات، وله نتائجه الاجتماعية، كان لابد من إدراجه ضمن المؤشرات والمحددات المتعلقة بمعدلات الجرائم في سورية.

10- الإطار العملي للبحث:

لاختبار ما إذا كان هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في السلوك الاجرامي في سورية، افترض الباحث ما يأتي:

- فرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية في السلوك الاجرامي في سورية.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية في السلوك الاجرامي في سورية.

تم التعبير عن المتغير التّابع بعدد المدانين بقضايا جزائية في سورية خلال المدة من عام 2000 حتى عام 2021 وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (4): عدد المدانين بقضايا جزائية في سورية

العام	المدانون في القضايا الجزائية
2000	105939
2001	80456
2002	96293
2003	75560
2004	40772
2005	56493
2006	56493
2007	40846
2008	59636
2009	73570
2010	78144
2011	47553
2012	29863
2013	10862
2014	9654
2015	13567
2016	15829
2017	39455
2018	57408
2019	50632
2020	37609
2021	47705

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الاحصائية

ويبين الشكل الآتي تفسيراً بيانياً للجدول رقم (4) السّابق:

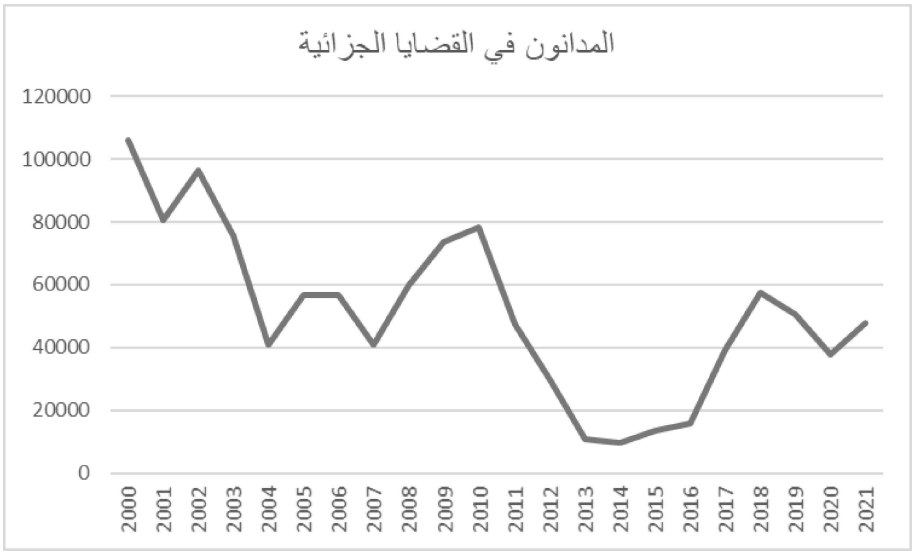

الشكل رقم (4): عدد المدانين في القضايا الجزائية في سورية

10-1 نمذجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الدّخل، البطالة، الطّلاق) والمتغير التابع (عدد المدانين):

ولنمذجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية) والمتغير المستقل (عدد المدانين في القضايا الجزائية)، نورد في الجدول التالي ملخصاً لمتغيرات الدراسة والتي تمّت معالجتها في برنامج Eviews:

year	crime	GDP	divorce	unemployment
2000	105939	1163.801	10888	513
2001	80456	1170.216	10315	546
2002	96293	1196.177	12627	638
2003	75560	1270.065	13394	551
2004	40772	1559.095	31618	608
2005	56493	1907.845	14365	413
2006	56493	2176.065	15289	433
2007	40846	2505.849	15916	545
2008	59636	2938.884	17055	595
2009	73570	2611.456	18967	443
2010	78144	2954.194	18905	476
2011	47553	3387.288	15388	866
2012	29863	2221.07	8665	1001
2013	10862	1007.59	8252	1914
2014	9654	882.1237	8255	2586
2015	13567	628.4225	9670	2446
2016	15829	520.9634	8136	1806
2017	39455	839.4332	17558	1661
2018	57408	924.1912	24640	1621
2019	50632	1131.871	28255	1685
2020	37609	614.6296	26956	1198
2021	47705	442.4384	30386	1362

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ومصرف سورية المركزي

حيث قام الباحث برسم شكل الانحدار في البداية لمعرفة خطية العلاقة من عدمها وكانت النتائج كما في الشكل الآتي:

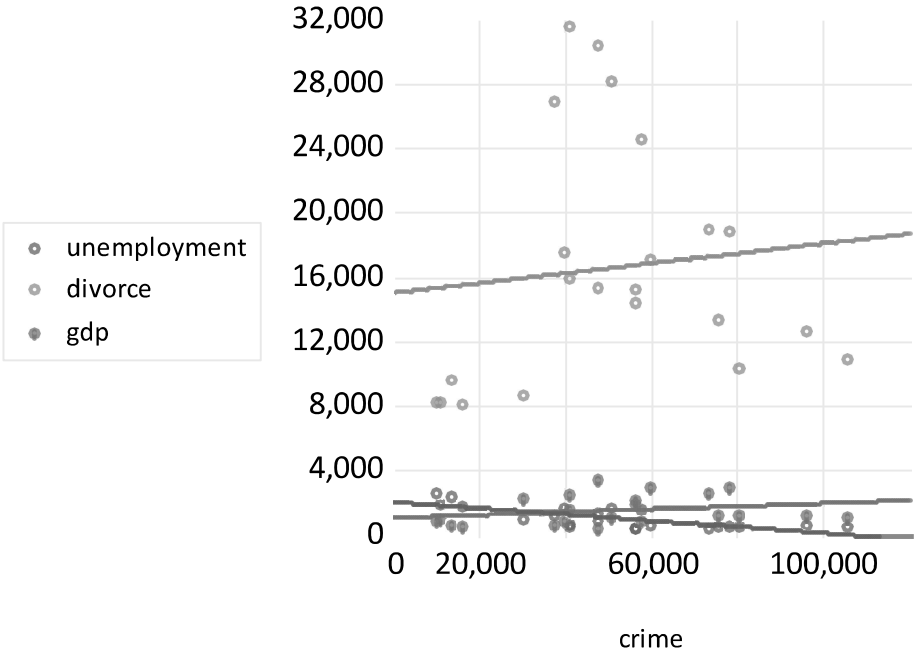

الشكل البياني رقم (5): شكل الانتشار

حيث نلاحظ من الشكل البياني السابق أنّ الخط البياني أقرب للمستقيم وبالتالي المعادلات خطية.

10-2 تشكيل النموذج الرياضي للعلاقة بين الدّخل والطّلاق والبطالة، وعدد المدانين:

حيث تمت صياغة النموذج على الشكل الآتي:

$$CRIME = C(1)*DIVORCE + C(2)*GDP + C(3)*UNEMPLOYMENT + C(4)$$

10-3 اختبار الفرضية:

وفيما يأتي تقدير معالم النموذج بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (5): تقدير نموذج الانحدار للعلاقة بين (الدّخل، البطالة، الطّلاق) والمدانين في القضايا الجزائية

Dependent Variable: CRIME
Method: Least Squares
Date: 07/01/24 Time: 09:01
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIVORCE	-0.125461	0.533247	-0.235278	0.8166
GDP	-9.596759	5.635800	-1.702821	0.1058
UNEMPLOYMENT	-36.76673	7.337495	-5.010801	0.0001
C	107999.2	19414.00	5.562954	0.0000

R-squared	0.619250	Mean dependent var	51106.32
Adjusted R-squared	0.555792	S.D. dependent var	26646.98
S.E. of regression	17759.93	Akaike info criterion	22.57024
Sum squared resid	5.68E+09	Schwarz criterion	22.76861
Log likelihood	-244.2727	Hannan-Quinn criter.	22.61697
F-statistic	9.758380	Durbin-Watson stat	1.293677
Prob(F-statistic)	0.000480		

الجدول: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

حيث نلاحظ من الجدول السابق ما يأتي:

1–نموذج الانحدار معنوي حيث P–VALUE=0<0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الدّخل وأعداد المتعطلين عن العمل وعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية في السلوك الاجرامي في سورية.

2. فسّرت المتغيرات المستقلة ما قيمته 61% من التغيّرات في السلوك الاجرامي في سورية.

2.الحدّ الثّابت معنوي، كما أنّ:

– معامل الطّلاق سالب، لكنه غير معنوي.

– معامل الدّخل سالب، لكنه غير معنوي.

3–قيمة Durbin–Watson=1.2 وهي قؤيبة من (2) أي قريبة من منطقة الشك حول وجود ارتباط ذاتي، ولهذا نتأكد من ذلك عن طريق اختبار Breusch–Godfrey حيث تكون النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): اختبار Breusch–Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.290770	Prob. F(2,16)	0.3022
Obs*R-squared	3.056468	Prob. Chi-Square(2)	0.2169

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/01/24 Time: 09:25
Sample: 2000 2021
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIVORCE	0.066524	0.533426	0.124711	0.9023
GDP	-1.173847	5.909475	-0.198638	0.8450
UNEMPLOYMENT	-0.695510	7.602053	-0.091490	0.9282
C	1681.879	19601.55	0.085803	0.9327
RESID(-1)	0.346116	0.242771	1.425687	0.1732
RESID(-2)	-0.284139	0.270398	-1.050818	0.3090

R-squared	0.138930	Mean dependent var	-8.58E-12
Adjusted R-squared	-0.130154	S.D. dependent var	16442.50
S.E. of regression	17479.81	Akaike info criterion	22.60248
Sum squared resid	4.89E+09	Schwarz criterion	22.90004
Log likelihood	-242.6273	Hannan-Quinn criter.	22.67258
F-statistic	0.516308	Durbin-Watson stat	1.873346
Prob(F-statistic)	0.760247		

الجدول: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews

حيث نلاحظ من الجدول السّابق أنّ قيمة sig> 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

10–4 تقدير نموذج الانحدار:

لزيادة دقة نموذج الانحدار نستثني المعاملات غير المعنوية من النموذج (عدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية، الدّخل) ونبقي على أعداد المتعطلين عن العمل، وتكون نتائج الانحدار وفق طريقة المربعات الصغرى كالآتي:

الجدول رقم (7): تقدير نموذج الانحدار للعلاقة بين البطالة والمدانين في القضايا الجزائية

Dependent Variable: CRIME
Method: Least Squares
Date: 07/01/24 Time: 09:32
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEMPLOYMENT	-28.90274	5.753762	-5.023277	0.0001
C	82514.40	7353.781	11.22068	0.0000

R-squared	0.557848	Mean dependent var	51106.32
Adjusted R-squared	0.535740	S.D. dependent var	26646.98
S.E. of regression	18156.34	Akaike info criterion	22.53794
Sum squared resid	6.59E+09	Schwarz criterion	22.63712
Log likelihood	-245.9173	Hannan-Quinn criter.	22.56130
F-statistic	25.23331	Durbin-Watson stat	0.943642
Prob(F-statistic)	0.000065		

الجدول: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Evios

1.وبالتالي يكون نموذج الانحدار المناسب للعلاقة بين البطالة والسلوك الاجرامي:

CRIME = −28.9027419808*UNEMPLOYMENT + 82514.402388

2. حيث فسّرت البطالة ما قيمته 55% من التغيّرات في السلوك الاجرامي في سورية. لذلك يرى الباحث أن الجريمة تتأثر بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية فردية وجماعية، بحيث لا يمكن الحكم عليها أو التنبؤ بها من خلال مؤشر واحد أو عدة مؤشرات، حيث تتكامل العوامل النفسية والمادية والتنشئة المجتمعية في تكوين سلوك الفرد، والذي يختلف بحسب الظروف المكانية والزمانية أيضاً.

11–النتائج والتوصيات:

النتائج:

- تأثّر دخل الفرد بشكل كبير بسنوات الحرب في سورية، حيث أظهرت الدراسة انخفاضاً كبيراً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدّل بسعر صرف الدولار، وهذا يعد مؤشراً سلبياً في الاقتصاد لا يقف أثره على الفرد بحد ذاته بل يتعداه الى المجتمع ككل في دورة الإنتاج ودورة الاستهلاك والمبيعات والتصنيع.
- ازدياد أعداد المتعطلين عن العمل في سورية خلال السنوات العشر الأخيرة، مما ينذر بمزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
- ازدياد حالات الطّلاق المسجلة في المحاكم الشرعية خلال فترة الدراسة بمعدّل أعلى بكثير من ازدياد عدد السكان مما يشير الى خلل مجتمعي قائم.
- تبين عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لعدد قضايا الطلاق المفصولة بحسب المحاكم الشرعية ولدخل الفرد في السلوك الاجرامي في سورية، حيث تلعب الخصائص الفكرية والثقافية دورا مهماً في تكوين التفكير الإجرامي في المجتمعات، وتختلف هذه الخصائص من مجتمع على أخر.
- تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأعداد المتعطلين عن العمل في السلوك الاجرامي في سورية، حيث أن البطالة بحد ذاتها تعدّ جريمة مجتمعية ولها كبير الأثر في مستوى التقدم في أي بلد من البلدان.

التوصيات:

- ضرورة العمل على تحسين دخل الفرد في سورية لتحسين دورة الاقتصاد وتسريع عجلة الإنتاج للنهوض بالواقع الاقتصادي الى المستوى المطلوب.
- ضرورة تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى إصلاح وتحسين أعداد المتعطلين عن العمل في سورية، حيث أن فقدان العمل له شديد الأثر النفسي السيء على أفراد المجتمع.

المراجع:

– المالكي، عبد الرزاق دخيل الله بن حزام. (2003). البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: المملكة العربية السعودية.

– حليوة، أيمن. (2015). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

– ريمي، عقبة. (2015). أثر المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والديموغرافية على معدّلات الجريمة في الوطن العربي. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.

- Braithwaite, J. (1 Mar 2000). "The New Regulatory State and the Transformation of Criminology". *British Journal of Criminology* 238–222 :(2)
- Lee D. Y., " Income Inequality and Crime: Co-integration Analysis and Causality Testes", Shippensburg University, Germany, 2003.
- Ferrell ،Jeff؛ Hayward ،Keith؛ Young ،Jock (2008). *Cultural criminology: an investigation*. Los Angeles: SAGE. ISBN:9781412931267.
- Savina, N. N. Endogenous factors of juvenile delinquency and the perspectives of its prognosing. International Journal of Academic Research. Nov. 1(2), 2009